المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات

المجلس الوطني لهيئة الموثقين

بيان صحفي

توقيع بروتوكول اتفاق للتعاون و التبادل الالكتروني للمعطيات القانونية بين

وزارة العدل و الحريات والمجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب

تم يوم الاثنين 22 فبراير 2016 بالرباط التوقيع على بروتوكول اتفاق للتعاون بين وزارة العدل و الحريات و المجلس الوطني للموثقين بالمغرب.

تقضي الاتفاقية إدماج التكنولوجيا الحديثة للمعلوميات والتواصل في تبادل المعطيات بين الطرفين وبصفة خاصة في مجال تأسيس المقاولات و إجراءات التقييد في السجل التجاري وتسليم النسخ والمستخرجات والشهادات، وتروم تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها تقليص الآجال المرتبطة بتأسيس المقاولات وتطوير اعتماد التبادل الالكتروني للمعطيات والوثائق القانونية باستعمال التوقيع الالكتروني.

التبادل الالكتروني للمعطيات القانونية موضوع هذه الاتفاقية، سيتم من خلال الربط بين النظام المعلوماتي لوزارة العدل و الحريات و "نظام توثيق" أنجزته الهيئة الوطنية للموثقين.

وجدير بالذكر أن هذه المبادرة تندرج في إطار انخراط وزارة العدل و الحريات والمجلس الوطني لهيئة الموثقين في تفعيل السياسات العمومية في مجال رقمنة و تحديث وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية والقضائية لاسيما ما يتعلق بدعم مناخ الأعمال و تكريس الأمن القانوني باعتباره أداة لحماية الحقوق ولجلب الاستثمارات.